

الدكتور غازي وزني

من يُسقط سيدر؟

قدمت وزارة المال ملخصاً للوضع المالي للأشهر الستة الأولى من السنة، يتعرض مع شروط مؤتمر سيدر من ناحية ضبط المالية العامة واصلاح الكهرباء، ولا يأخذ في الاعتبار تحذيرات المؤسسات المالية الدولية من ارتفاع المخاطر الخاصة ب لبنان وخفض النمو الاقتصادي وتقلص التدفقات المالية وتدهور المالية العامة وتتمامي الدين العام، واستفاد فعالية الادوات المالية التي يستخدمها المصرف المركزي (الهندسات المالية) واضطراره الى الاستعانة بالادوات النقدية التقليدية (الفوائد العالية وتعقيم السيولة) المكلفة على الاقتصاد لحماية الاستقرار النقدي. يتضمن ملخص الوضع المالي المعيطات الآتية -1: العجز الاجمالي (الموازنة والخزينة): مرتفع جداً اذ يصل الى 4577 مليار ليرة مقابل 1368 مليار ليرة في الفترة نفسها من العام 2017، أي بزيادة كبيرة تصل الى 3208 مليار ليرة ونسبتها 234% نتيجة زيادة ملحوظة في الانفاق العام بنسبة 25,72% وتراجع الايرادات العامة بنسبة 5,71% -2. الانفاق العام: إزداد حوالي 2496 مليار ليرة لأسباب الآتية:

الرواتب والاجور وملحقاتها: إزدادت اكثر من 900 مليار ليرة نتيجة كلفة سلسلة الرتب والرواتب ومعاشات التقاعد والتوظيفات العشوائية والسياسية. يفترض على الحكومة تجميد التوظيف فعلياً لمدة سنتين لضبط الكلفة المرتفعة لموظفي القطاع العام - خدمة الدين ارتفعت حوالي 513 نتيجة زيادة معدلات الفوائد بعد الازمة السياسية في تشرين الثاني 2017، ونتيجة ارتفاع معدلات الفوائد عالمياً ومنافسة الأقليمية لاستقطاب التدفقات المالية، وضعف نمو الودائع المصرية، وأخيراً بسبب العجز الكبير في المالية العامة، ما يزيد من المخاطر السياسية يقتضي على الحكومة وضع آليات بالتنسيق مع مصرف لبنان والقطاع المصرفي لخفض كلفة الديون المرشحة للارتفاع بشكل كبير في المرحلة المقبلة - قطاع الكهرباء: إزداد العجز حوالي 275 ملياراً بسبب ارتفاع اسعار النفط عالمياً اي 29% من 53 دولاراً لسعر برميل النفط وسطياً الى 69 دولاراً. يعتبر اصلاح القطاع بشكل شامل وجذري وغير موقت بالشركة مع القطاع الخاص، أولوية في المرحلة المقبلة - نفقات متغيرة لصالح مجلس الانماء والاعمار ووزارة الاشغال والهيئة العليا للاغاثة: إزدادت حوالي 364 مليار ليرة لأسباب إنتخابية وسياسية. إزاء العجز الكبير في المالية العامة، أعلن وزير المال انه "ما في معنا ليرة واحدة فياحتياطي الموازنة"، ما يعني بحسب المادة 26 من قانون المحاسبة العمومية ما يأتي: إن الاعتمادات المرصودة في موازنة 2018 في باب "احتياطي الموازنة" المقدرة 700 مليار ليرة قد استنفذت بشكل كامل، أي لم يعد يوجد إعتمادات احتياطية لتغذية نفقات بعض الوزارات (معاشات التقاعد، الرواتب والاجور، مساعدات المرض، الادوية...)، أو إعتمادات النفقات الطارئة والاستثنائية (الهيئة العليا للاغاثة، المطار، قروض الاسكان...) إن الحكومة مضطورة الى الاستدانة للتغطية الاعتمادات الإضافية التي أقرت في الجلسة التشريعية الأخيرة (الادوية، سلطة الكهرباء-3...) الايرادات العامة تراجعت حوالي 65,71% اي 532 مليار ليرة نتيجة تراجع الايرادات الضريبية 230 مليار ليرة، والايرادات غير الضريبية 169 مليار ليرة لهذه الاسباب - الايرادات الضريبية: تراجعت بنسبة 3,24% رغم إتخاذ الحكومة 17 إجراء ضريبياً لتمويل سلسلة الرتب والرواتب. تلحظ الايرادات الضريبية زيادة ايرادات ضريبة الدخل على الرواتب والاجور (17,90%) وزيادة ملحوظة لايرادات الضريبة على فوائد الودائع لدى المصارف (74%) وايرادات الضريبة على القيمة المضافة (10.16%). في المقابل، تلحظ إنخفاض الرسوم العقارية نتيجة جمود القطاع العقاري وتراجع مبيعاته، وإنخفاضاً ملحوظاً لايرادات ضريبة الدخل على الارباح نتيجة معاناة ومشكلات المؤسسات والمهن الحرة، ورسوم التبغ والتباك (46%) نتيجة صعوبة الوضع المعيشي والاجتماعي وتراجع الاستهلاك - الايرادات غير الضريبية: إنخفضت 264 مليار ليرة ونسبة 16,93% نتيجة عدم رصد ايرادات لمرفأ بيروت، وانخفاض ايرادات الاتصالات ومطار رفيق الحريري الدولي. تشير أرقام المالية العامة الى ان العجز السنوي سيتجاوز 9000 مليار ليرة ونسبة 11% من الناتج المحلي بعد اضافة الاعتمادات الإضافية (1177 1111 مليار ليرة) التي أقرت في الجلسة التشريعية الأخيرة، وأن الدين العام سيتخطى 85 مليار دولار ونسبة 157% من الناتج المحلي ما يهدد بسقوط "سيدر" وخسارة التعهدات المالية وينذر بكارثة مالية حتمية اذا لم تتخذ الحكومة الجديدة في مشروع موازنة 2019 خطوات إصلاحية وإنقاذية.